

للفلسطينيين على أنه رفض نابع من خطورة الموقف العربي تجاه إسرائيل . فقد تأخرنا في العمل على تغيير المناخ الدولي . لذلك فمن الواضح أن العالم اليوم لا يقبل بمطالب إسرائيل ٠٠٠ لذلك فأنتي لا أرى إلا أن تنسحب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ ، وإذا استطاعت فلتتوصل إلى شروط أفضل في منطقة القدس « (٨٥) . أما الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة فلا يمكن إلا أن يتحول مع مرور الوقت إلى حكم عربي ، إذ لا يوجد أي بند في المعاهدة الدولية يمنع ذلك . « أن بيغن يقول أن قيام حكم عربي في الضفة يعني كارثة . لكن الضفة ستبقى عربية ، وسيقوم فيها حكم عربي إن أجلا أو عاجلا . فالبدء الذي يسود الأجواء السياسية في هذا العصر هو أنه لا يحق لأي شعب أن يحكم شعبا آخر ، ولا يجوز حرمان جمهور كبير من حق تقرير المصير . والضفة الغربية لن تكون شاذة عن القاعدة المذكورة . إلا إذا أفرغت من سكانها العرب ، واستبدلوا بيهود يسكنون بيوتهم ، وهذا عمل لا نستطيع القيام به . ومن دون ذلك فإن الاستيطان اليهودي في الضفة لا جدوى منه ، وهو بالشكل الحالي ، كانه غير قائم » (٨٦) .

ويشارك حركابي في رأيه هذا الدكتور تسفي هدار ، بقوله : « يعيش في الضفة الغربية منذ أجيال طويلة سكان عرب ، يعتبروننا محتلا غريبا ، ولا يرغبون في سيطرتنا عليهم . إن حقوقنا في المناطق التي يعيش فيها أولئك السكان ، مهما كانت عادلة حسب رأينا ، يجب أن تنبع من مبدأ أساسي بسيط ٠٠٠ وهو أنه لا يمكن تبرير سيطرة شعب واحد على آخرين خلافا لرغبتهم ، ولا يمكن تبرير اضطهادهم وسلبهم . وفي هذا المجال ، ليست هناك أهمية إذا كنا سنعيد الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية ، أو إذا قامت فيها دولة جديدة ، وليس هناك مكان للدعاء بأن للعرب دولا كثيرا ، ولدينا واحدة فقط . أو أن الشعب الفلسطيني ليس له وجود . كذلك ليس هناك أهمية للرأي القائل بأن المملكة الأردنية ليس لها أي حق في الضفة الغربية وأنها خرقت القانون الدولي في حكمها لهذه المناطق ، وإن الانتداب الذي منحه عصبة الأمم لبريطانيا من أجل إقامة وطن قومي لليهود ، يشمل هذه المناطق أيضا . وحتى إذا لم يكن للمملكة الأردنية أي حق في الضفة الغربية . فإن حقنا ليس أفضل من حقها ، لأنه يعارض رغبة السكان المحليين ، ويمكن ممارسته بالارغام فقط . كذلك فإن قرارات عصبة الأمم التي منحت لصالح الشعب اليهودي ، بعد الحرب العالمية الأولى ، ليست أساسا قويا لتبرير حق إسرائيل في هذه المناطق ، لأن القرارات اللاحقة التي صدرت عن الأمم المتحدة ، تناقض ذلك » (٨٧) .

انطلاقا من هذه الآراء . بدأت تطلق أيضا بعض الدعوات المحدودة ، الداعية لقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، شرط « أن تعيش بسلام مع إسرائيل » . والواضح أن هذه الجهات لا تهمها المصلحة الفلسطينية بقدر ما يحركها الخوف من تطور القضية الفلسطينية في المستقبل بشكل قد يسيء لإسرائيل ، بسبب تجاهلهم للواقع السياسي المتغير في العالم . وفي هذا الصدد كتب ، مثلا ، دافيد هكوهين : « إذا كان بيغن يؤمن حقا بتسوية سلمية في حدود أرض - إسرائيل كما كانت خلال حكم الملك سليمان قبل ثلاثة آلاف سنة . بواسطة استيطان هذه المناطق ، فمن الواضح أنه لا يعيش الواقع السياسي العالمي الذي نعتبر جزءا صغيرا منه . كيف يستطيع رئيس الحكومة أن يكون أعمى وأصم بالنسبة لما يحدث في قارتي آسيا وأفريقيا التي يفوق عدد سكانها نصف البشرية ، بينهم مئات الملايين من المسلمين ، وضمن هؤلاء مائة مليون عربي ، تحولت قوتهم العسكرية ، ووزنهم السياسي وقوتهم الاقتصادية ، خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، إلى حقيقة لم يتوقعها واضعو أسس الحركة الصهيونية مقيموا دولة إسرائيل .